العام ١٩٧٩[٦٢].

وبما ان مصر تؤلف، وبحق، دولة ووطناً، فان قيادتها التي نجحت في طرح الاسلوب البالي المليّ بالادعاء للدعوة القومية ذات الطراز الثوري جانباً، واظهرت، بدلاً من ذلك، تصميماً على الاستمرار في التزاماتها بمعاهدة السلام مع اسرائيل، جعلت النظام العربي، بمجمله، يواجه امتحاناً عسيراً. ولم تكن صعوبة هذا الامتحان تكمن في تحقيق «التضامن العربي»، ومنع الانحدار نحو كامب ديفيد، وانما في التسابق على الزعامة المنفردة للنظام، ذلك ان الوجود المصري، مهما وهنت قوته، كان يحقق تحالفات مرنة ومتوازنة داخل النظام حافظت على حيويته، وحافظت، كذلك، على استقراره النسبي، ومنع تبعثره في اتجاهات شتى. وقد بات واضحاً، عقب مؤتمر بغداد العام ١٩٧٨، انه لا يوجد طرف عربي تتجمع بين يديه امكانات تكفل له تسلم المقاليد. فالطرف الذي توفرت لديه قدرة عسكرية نسبية لم تتوفر لديه امكانات الاستقرار الداخلي؛ والطرف الذي استخدم ايديولوجية النظام العروبية، كقدرة ومشروعية للزعامة، لم تتوفر له الامكانات الاقتصادية والمادية؛ والطرف الذي توفرت له الاسباب الاقتصادية والمادية، لم يكن مؤهلاً بالخبرة وبمشروعية الايديولوجيا للاضطلاع بمثل هذا الدور[٦٣].

ما نستطيع تأكيده، في هذا الشأن، ان التزام مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل لم يكن حدثاً منفرداً، او منعزلاً، على الرغم من كل الضجة التي أثارها، والتطورات التي لحقت به، بل كان حلقة من مسلسل تطورات في النظام العربي مهّدت له، منها ما يتعلق باختلال نمط التحالفات الاقليمية لصالح القوى العربية المرتبطة، اجمالاً، بسياسة الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، ومنها ما يتعلق باختلال نمط الامكانات الاقتصادية العربية لصالح قوى انشغلت بمشكلات اقليمية، ابتعدت بها من هموم النزاع مع اسرائيل.

ان هذا الامر يشير الى اكثر من نتيجة. فمن ناحية، اختارت مصر طريقاً واضحاً في التعامل مع اسرائيل، وهذا هو العنصر الاساس في سياستها الخارجية. وعلى الرغم من ان بعض العرب ينتقد النهج المصري في التعامل مع المعاهدة باعتباره يفرط في التمسك بنص اتفاقيتي كامب ديفيد، فان هذه الصلة الرسمية والمؤسسية، تحديداً، هي ما يجعل السلام المصري ـ الاسرائيلي اكثر رسوخاً. وقد اشار مبارك، في تصريح له دلالة، الى «اننا نتعامل مع اسرائيل مثلما نتعامل مع اي دولة اخرى في العالم. وبالنسبة الي، ليس هناك اي شيء عن دولة تتمتع بالافضلية»[٦٤]. ومن ناحية أخرى، اظهرت القاهرة انها تستطيع الالتزام بالمعاهدة، حتى في الوقت الذي تسعى الى تحسين علاقاتها داخل النظام العربي. ان عودة مصر الى الصف العربي، من جديد، انما تظهر النفوذ الذي تتمتع به في اطار هذا النظام؛ كما تشير، ايضاً، الى ان جانباً من «الخيانة» الذي كان يرتبط بأولئك الذين يتعاملون مع اسرائيل ربما يكون قد انحسر بشدة، وان اعراب العالم العربي عن ترحيبه بعودة مصر الى صفوفه، انما يقرّ، ضمنياً، بمبدأ اقرار السلام مع اسرائيل. فها هي دولة عربية يمكن ان تعقد سلاماً مع اسرائيل ومع العالم العربي، في آن[٦٥].

لقد انتقلت مصر، بالفعل، من لعب دور البلد القائد (عبدالناصر) والاقليم المعزول (السادات) الى دور البلد الموفّق. من هنا، فان الرغبة العميقة التي استبدت بمعظم العرب في سرعة عودة مصر، كانت ترى في هذه العودة «علاجاً» قادراً على رأب بعض الصدوع في الموقف العربي، دون النظر الى ان مصر التي عادت بلداً لن يستطيع، لفترة طويلة على ما يبدو، ان يستعيد قدرته التي تآكلت خلال الاعوام السابقة، وهي بلد فقير في موارده، مزدحم بسكانه، يحمل عبء ديون خارجية ثقيلة،